مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 01 (2022)، ص 818– 829

تحليل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد السياسي

Analysis of the economic problem in political economy

عبد الحق رايس[1]، كريمة بن شريف[2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، abdelhak.rais@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، karima.bencharif@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/19 تاريخ القبول: 2022/04/15 تاريخ النشر: 2022/04/18

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث الى التطرق لتحليل المشكلة الاقتصادية، والتي لا تزال الى يومنا هذا جوهر فكر الاقتصاد السياسي، حيث حاولنا بسط اهم المقاربات التي جاء بها المفكرين والفلاسفة الاقتصاديون، لعل اهمهم بول ساموبلسون، وتوضيح مفهومها من خلال ربطها بالمتتاليات والتي تبسط وتوضح أساس المشكلة الاقتصادية والتي أساسها الندرة وعناصر أخرى.

كلمات مفتاحية: المشكلة الاقتصادية، الاقتصاد السياسي، الندرة، المشاكل القاعدية للاقتصاد.

Abstract:

The aim through this research paper is the analysis of the economic problem, which remains to this time, the principal access of political economy thought. We tried to simplify the most important approaches for many thinkers and economic philosophers like Paul Samuelson, and to clarify their concept and simplified it to explain more the basis of the economic problem, which based on scarcity and other elements.

Keywords: Economic Problem; Political Economy; Scarcity; Basic Economic Problems.

المؤلف المرسل: عبد الحق رايس، **الإيميل**: abdelhak.rais@univ-biskra.dz

مقدمة:

" نحن لا نتوقع الحصول على عشائنا بفضل نزعة الخبز لدى اللحام أو الساقي او الخباز، بل من اهتمامهم بمصلحتهم الخاصة ، منذ ان كتب عالم الاقتصاد العظيم أدم سميث هذه الكلمات، قبل أكثر من 244 سنة، وتحديدا سنة 1776، عايشت معظم أقطار العالم حقبة من الازدهار تفوق التصور والتطلعات، فأصبح لدى شعوب الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى اليوم القدرة على شراء أشياء أكثر من الضروريات الأساسية، من مأكل وملبس ومأوى وما الى ذلك من تشكيلة مذهلة من السلع والخدمات التي أصبحت جزءا من حياتنا اليومية، وهذا التطور والرقي في مستوى المعيشة لم يقتصر فقط على الدول الصناعية الكبرى، بل مس أيضا الدول النامية لكن بنسب أقل نوعا ما.[1]

فيمكننا أن نحدد أصل علم الاقتصاد الحديث بالعام 1776، وهي السنة التي نشر فيها أدم سميث كتابه الكلاسيكي " تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأم"، وقد وضع سميث في هذا الكتاب وبشكل صحيح المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق ولم يكن من جانب المصادفة أن يظهر كتابه في سنة إعلان الاستقلال، فقد تزامنت حركة التحرر السياسي من استبداد الأنظمة الملكية الأوروبية تقريبا مع محاولات تحرير الصناعة والتجارة من السيطرة الطفيلية للأرستقراطية الإقطاعية عليها.

فهذه الثورة التي أحدثها كتاب أدم سميث" ثروة الأمم"، والذي غير تغييرا جذريا النظرة العادية لمفاهيم الاقتصاد والاقتصاد السياسي تحديدا، وجعل من هذا الكتاب مصدرا للعديد من الإصدارات، التي ساهمت في تطوير هذا العلم الذي تفرع منه مئات التخصصات والمجالات العلمية وأصبحت قائمة بحد ذاتها.[2]

فمن بين اهم الظواهر التي حاول الاقتصاد السياسي تفسيرها ومحاولة إيجاد حلولا لها، نجد المشكلة الاقتصادية والتي يرى أغلب الاقتصاديين أن أساسها الندرة، وهي جوهر ولب موضوع الاقتصاد، حيث تكمن في توليفة أساسية تتمثل في العلاقة بين متغيرين أساسين في الحياة البشرية، ألا وهي: محدودية الموارد الاقتصادية وما تتميز به من ندرة نسبية، وعدم محدودية الحاجات والرغبات المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ القدم إلى يومنا هذا، فالأنظمة الاقتصادية على اختلافها عانت منها ولا تزال، وحاول كل نظام أن يتجاوب معها بفلسفته ومبادئه في إيجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية لتلبيتها.

فمن التقديم أعلاه يمكن صياغة إشكالية بحثنا هذا كالأتي:

كيف يتم تحليل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد السياسي؟

ولمعالجة الإشكالية أعلاه تم تقسيم بحثنا الى محورين أساسيين الأول نتناول فيه مفاهيم عامة حول الاقتصاد السياسي وعلم الاقتصاد بصفة عامة، والمحور الثاني نسلط فيه الضوء على المشكلة الاقتصادية وتحليلها حسب المفكرين والعلماء الاقتصاديين منذ ظهور هذا الفكر الى يومنا هذا.

أولا: الاقتصاد السياسي

1. المعنى اللغوي للاقتصاد السياسي[3]:

ينحدر الأصل اللغوي و الايتيمولوجي لكلمة الاقتصاد من مصطلح "**الاقتصاد السياسي**" وهذا كون الكتابات الاقتصادية ظهرت في بدايتها مختلطة بالسياسة، حيث تخلل البحث الاقتصادي إلى جانب مبادئ نمو الثروة، المبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة، لذا كان يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي وهو من اللغة اليونانية القديمة ***POLITICOS OIKOS NOMOS***، والمركبة من ثلاثة أجزاء هي: ***OIKOS*** التي تعني الدار أو المنزل و***NOMOS*** التي تعني التدبير، و ***POLITICOS*** تعني قوانين. وبذلك يقصد بالكلمة اجمالا قوانين تدبير شؤون البيت أو المنزل، مصدر هذه الكلمة هو للفيلسوف الإغريقي أرسطو والذي قصد بها قوانين الاقتصاد المنزلي أو العلم الذي يدرس هذه القوانين، فهي تعبر عن مجمل القواعد والطرق التي يعتمد عليها رب الأسرة في إدارة الذمة المالية لمنزله، لكي يصل إلى أفضل وأمثل استخدام لدخله في تحقيق وتلبية أقصى إشباع للحاجات لأسرته.

استعمل مصطلح الاقتصاد السياسي لأول مرة من طرف الفرنسي أنطوان دي مونكريتيان $A.de$ ***(Monchrestien)*** سنة 1615 في كتابه شرح أو مرجع الاقتصاد السياسي (***Traité d'économie Politique***).

وعليه وانطلاقا من التعريف اللغوي للكلمة يمكن أن نستنتج أن كلمة اقتصاد تعني **تدبير شؤون المنزل أو البيت** وهذا يعتبر التعريف الجزئي لها، فإذا أردنا وضع أو صياغة تعريف من الجانب الكلي للكلمة يمكننا توسيعها لتشمل مجموعة من المنازل أو بالأحرى الأسر والتي تشكل المجتمع ككل، فنقول هي تدبير شؤون المجتمع ككل.

2. المعنى الاصطلاحي لعلم الاقتصاد:

لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن الاقتصاد السياسي أو ما يعرف حاليا بعلم الاقتصاد، فلم يجمع المتخصصون حول تعريف واحد محددا لنطاقه وجامعا لموضوعاته واهتماماته، وهذا راجع إلى التنوع والتطور المستمر للاتجاهات الفكرية للاقتصاديين، باعتبارها انعكاس للواقع الاقتصادي للمجتمعات على مر التاريخ.

وفيما يلي سوف نستعرض أهم التعاريف التي جاء بها أهم الاقتصاديون لعلم الاقتصاد:

- **تعريف أدم سميث *Adam Smith*:**[4]

عرفه ادم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم *The Wealth of Nations* " سنة 1776، بأنه: العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها.

- **تعريف جون ستيوارت ميل *John Stuart Mill*:**

عرفه جون ستيوارت ميل في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي *Principales of Political Economy* " سنة 1836، بأنه: العلم الذي يتبع أثر النوع من قوانين الجماعة الذي ينشأ من عمل قيم الانسان في سبيل إنتاج الثروة.

- **تعريف الفريد مارشال *Alfred Marshall*:**

عرفه الفريد مارشال في كتابه " مبادئ الاقتصاد *Principles of Economics* " سنة 1890، بأنه: ذلك العلم الذي يهتم بدراسة البشرية في شؤون حياتها العالية، فهو يفحص ذلك الجزء من جانب النشاط الفردي والاجتماعي، الذي يتعلق بالحصول على المقومات المالية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات.

- **تعريف ميلتون فريدمان *Milton Friedman*:**

عرفه ميلتون فريدمان في كتابه " الرأسمالية والحرية *Capitalism and Freedom* " سنة 1962، بأنه: ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية، ففهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع.

- **تعريف بول ساموبلسون *Paul Samuelson*** :

عرفه بول ساموبلسون في كتابه "الإقتصاد *Economics*" سنة 1948، بأنه: دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم مواردها النادرة لانتاج سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الناس.

- **تعريف ريمون بار *Raymond Barre*** :

عرفه ريمون بار في كتابه "الاقتصاد السياسي *Economie Politique*" سنة 1980، بانه: علم تسيير(إدارة) الموارد النادرة في المجتمع البشري، يدرس اشكال التصرفات البشرية والسلوكات الاجتماعية في تهيئة العالم الخارجي والنشاطات التي تقترح تقليص الضغط الموجود بين الرغبات اللامحدودة والموارد المحدودة للأعون الاقتصاديين.

بعد عرض أهم التعاريف لأهم الاقتصاديين سوف نقوم بصياغة تعريف شامل لعلم الاقتصاد: بأنه **ذلك العلم الذي يدرس الثروة، يسعى لإيجاد حل للمشكلة الاقتصادية التي تتمثل في الفرق بين محدودية الموارد و عدم محدودية الحاجات والتي أساسها الندرة.**

3. علم الاقتصاد علم الثروة:

لقد عرف علم الاقتصاد طبقا لهذا المحور بأنه العلم الذي يبين لنا كيف تتكون وتوزع وتستهلك الثروات، فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي ولا يمكن اعتبار أي نشاط بأنه اقتصادي إلا اذا قدم للإنسان منافع مادية، وطبقا لهذا التعريف يكون موضوع علم الاقتصاد هو البحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها، ولم يتفق أصحاب هذا التوجه حول تحديد معنى الثروة، ففريق منهم اعتبر أن الخدمات الشخصية تدخل ضمنها وبناءا عليه اعترفوا بوجود الثروة غير المادية، وفريق آخر انتهى إلى رفضها وعرفوا بذلك علم الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية.[5]

4. علم الاقتصاد علم الندرة:

نجد ان علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الانساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة، وقد تبنى عدد كبير من الاقتصاديين المعاصرين هذا المفهوم، فيمتاز الانسان بحاجاته المتعددة والمتزايدة باستمرار، إلا أن الوسائل الضرورية لإشباعها أن وجدت في محدودة أو نادرة ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية التي تتمحور أساسا على كيفية التوفيق بين الحاجات الانسانية اللامحدودة مع الموارد المحدودة والنادرة.

فيعتبر علم الاقتصاد على هذا الأساس بأنه علم تنظيم وإدارة الموارد النادرة نسبيا في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فهو العلم الذي يدرس سلوك الانسان المتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة فالندرة النسبية هنا هي أساس الظواهر الاقتصادية وبالتالي هي اساس علم الاقتصاد.

وكحوصلة للمحاضرة يمكننا تلخيص أهم ما يدرسه علم الاقتصاد في النقاط التالية:

- يدرس كيفية تحديد ثمن العمالة، رأس المال والأرض في الاقتصاد، وكيف يتم استخدام هذه الاسعار في توزيع الموارد.
- يستطلع سلوكيات الاسواق المالية يحلل كيف تعمل هذه الاسواق على توزيع راس المال في الاقتصاد.
- يحلل تأثير اللوائح التنظيمية الحكمية على كفاءة السوق.
- يدرس توزيع الدخل ويقترح طرق مساعدة المحتاجين من دون الحاق الاذى بأداء الاقتصاد.
- ينظر في تأثير الانفاق الحكومي والضرائب والعجز في الميزانية على النمو الاقتصادي.
- يدرس الارتفاع والهبوط في البطالة والانتاج اللذين تتشكل منهما الدورة التجارية، ويطور السياسات الحكومية لتحسين النمو الاقتصادي.
- يبحث في انماط التجارة بين الامم، ويحلل تأثير الحواجز التجارية.
- ينظر في التنمية في البلدان النامية، ويقترح طوقا لتشجيع استخدام الموارد بكفاءة.

5. علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية. ويظهر هذا الترابط بين علم الاقتصاد والسياسة في الكتابات الأولى والتي كانت حول الاقتصاد السياسي، حيث لا يمكن الاهتمام ومعالجة الظواهر الاقتصادية دون مراعاة الجوانب السياسية.

ثانيا: المشكلة الاقتصادية

1. تعريف المشكلة الاقتصادية:

يكمن جوهر المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة بمختلف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، حيث واجهت الإنسان منذ

وجوده على سطح الأرض مشكلة التعدد والتزايد في رغباته وحاجاته، في حين أن إمكانياته تتميز بالمحدودية والندرة، وهنا يتضح لنا جليا مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد إيجاد حلول لها، فنجد أن هذه المشكلة تواجه الأفراد والمجتمعات، سواء بالاقتصاديات المتقدمة أو النامية، وحتى المتخلفة، الرأسمالية منها أو الاشتراكية وحتى التي تعمل بالنظام المختلط.[6]

فنجد أن أساس المشكلة الاقتصادية هي في العلاقة بين متغيرين اثنين، هما الموارد والتي نعني بها الثروة، والحاجات أو الرغبات والتي تمثل المصاريف المختلفة، حيث يمكن توضيح العلاقة بين هاذين المتغيرين في الشكل التالي:

الشكل 1: العلاقة بين الموارد والحاجات والفرق في الزيادة بينهما

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الموارد	2	4	6	8	10
الحاجات	2	4	8	16	32

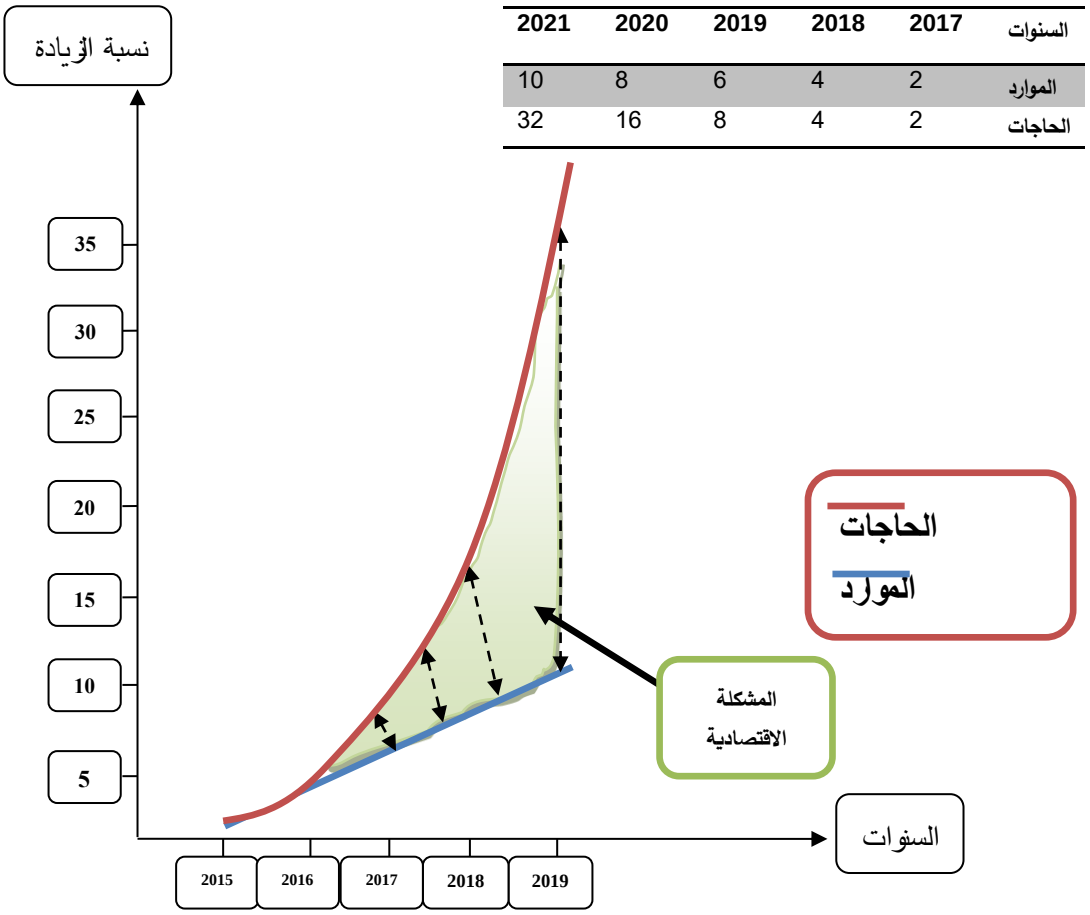

المصدر: من اعداد الباحثين

من الشكل أعلاه نلاحظ:

- الموارد تتزايد بمتتالية حسابية: حيث بالرجوع لقانون المتتالية الحسابية والمصاغ كالأتي: $U_{n+1}= U_n+r$، حيث الفرق بين الحد الأول و الحد الثاني دائما يساوي جمع عدد ثابت هو الأساس r. فلو افترضنا أن الحد الأول U_n يساوي 2، والأساس r يساوي 2، فإن حدود المتتالية الحسابية يصبح كالأتي: 2، 4، 6، 8، 10، ....، كما هو موضح في الجدول أعلاه.
- أما الحاجات فتتزيد بمتتالية هندسية: حيث بالرجوع لقانون المتتالية الهندسية والمصاغ كالأتي: $U_{n+1}= U_n*r$، حيث الفرق بين الحد الأول والحد الثاني دائما يساوي ضرب عدد ثابت هو الأساس r. فلو افترضنا أن الحد الأول U_n يساوي 2، والأساس r يساوي 2، فإن حدود المتتالية الحسابية يصبح كالأتي: 2، 4، 8، 16، 32، ....، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

فلو تمعنا جيدا في الشكل أعلاه نجد بأن منحنى الموارد المشار إليه باللون الأزرق يتزايد بوتيرة أقل من منحنى الحاجات المشار إليه باللون الأحمر، ومع مرور الزمن يخلق هذا التفاوت في حجم الزيادة فجوة GAP، هذه الفجوة تسمى في الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية، والتي تم الإشارة إليها باللون الأخضر، فنلاحظ أن هناك علاقة طردية موجبة بين الزيادة في منحنى الموارد ومنحنى الحاجات، حيث كلما زادت الموارد زادت معها الحاجات، لكن حجم الزيادة في منحنى الحاجات أكبر من حجم الزيادة في منحنى الموارد.

وعليه ومن خلال الشرح السابق يمكن صياغة تعريف للمشكلة الاقتصادية كالاتي:

- **هي عبارة عن تلك الفجوة الناتجة عن الزيادة المتفاوتة (الغير متساوية) بين الموارد " الثروة "، التي تتزايد وفق متتالية حسابية، وبين الحاجات أو الرغبات التي تتزايد وفق متتالية هندسية.**

2. أ سباب المشكلة الاقتصادية:[7]

تتمثل المشكلة الاقتصادية أساسا في عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة وسائل الإنتاج وتوفر القدرة الشرائية، وبالتالي فإن للمشكلة الاقتصادية أسباب عدة لعل أهمها عنصرين أثنين هما:

أ- تعدد الحاجات الإنسانية:

حيث تتصف الحاجات الإنسانية بالتنوع والكثرة والتطور والنمو المستمر مع التقدم الحضاري في حياة الإنسان بمرور الزمن.

ب- الندرة النسبية للموارد:[8]

فالموارد نادرة نسبيا، وهذا لأن العرض المتاح منها محدود مقارنة بالطلب عليها ونتيجة لتعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد اللازمة لإشباع تلك الحاجات، يتطلب هذا المفاضلة بين الحاجات من ناحية أهميتها وترتيب أولويتها هذا من جهة، وكذا كيفية استغلال الموارد لإشباع وسد هذه الحاجات من جهة أخرى.

3. أسباب تفاقم المشكلة الاقتصادية:

يمكن التطرق لبعض الأسباب الأخرى والتي من شانها أن تكون أحد أسباب تفاقم المشكلة الاقتصادية فيمايلي:

- التضخم الذي تمر به معظم اقتصاديات العالم،
- عجز وسائل التمويل عن ملاحقة متطلبات التنمية،
- عجز الجهاز الإنتاجي عن مسايرة متطلبات المجتمع من السلع والخمات،
- إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني،
- تزيد الإستهلاك " العام والخاص"،
- إنخفاض معدلات الإدخار والإستثمار عن الحد اللازم للإسراع بالتنمية،
- التوسع في الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية العامة،
- عجز النظام الضريبي عن تحقيق أهدافه،
- تزايد عبء الديون الخارجية،
- البطالة.

4. عناصر المشكلة الاقتصادية "***Basic Economics Questions***":

يختار كل مجتمع سواء كان غنيا أم فقير، ما بين الرعاية الصحية واليخوت، ومابين الطرق العامة والدبابات، وكذلك ما بين التعليم ووجبات المطاعم، وهذا يعني أن يكون لكل مجتمع طريقة في تقرير أي السلع يجب أن تنتج ونقصد بها "**ماذا**" ننتج، و "**كيف**" ستنتج هذه السلع، و"**لمن**" ستنتج.[9]

في الواقع نجد أن هذه هي الأسئلة القاعدية والأساسية الثلاث للتنظيم الاقتصادي، حيث تكون في مجملها الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية، والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل 2: الأسئلة القاعدية للمشكلة الاقتصادية

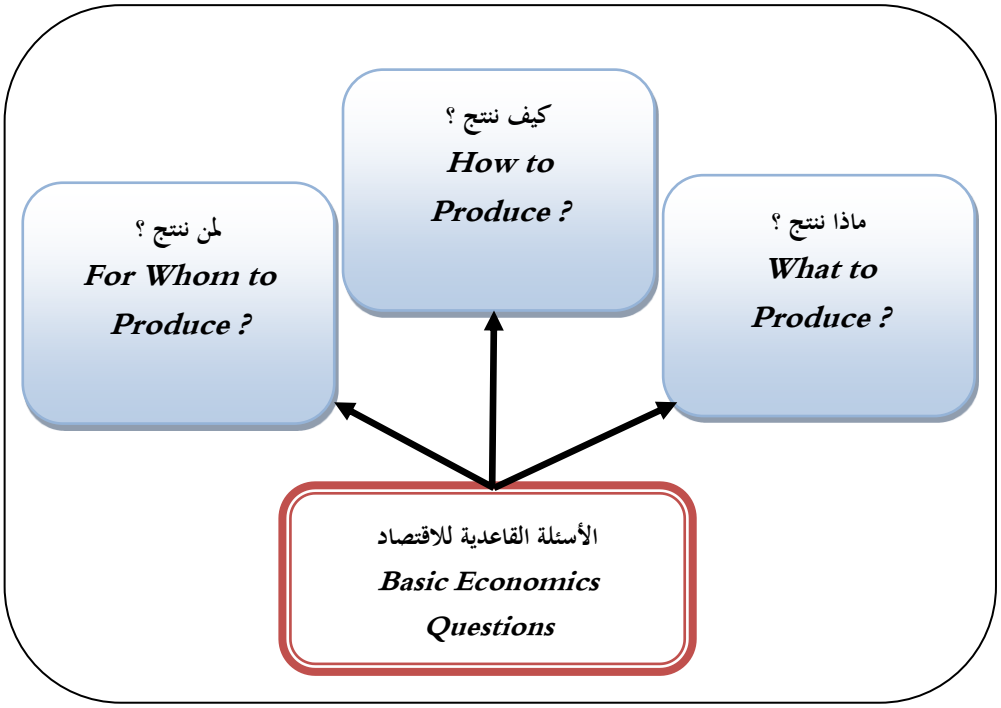

المصدر: من اعداد الباحثين

حيث:

- **ماذا ننتج ؟ *What to Produce*** : ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع، من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها، كما ونوعا، أي تحديد ماهية السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها، وكم سينتج من كل نوع من السلع والخدمات التي يمكنه إنتاجها، ومتى سيتم إنتاجها ؟ هل ننتج عددا قليلا من سلعة ما بجودة عالية؟ أم ننتج عددا كبيرا من نفس السلعة ولكنها تكون بجودة أقل؟ هل نستخدم الموارد الشحيحة لإنتاج العديد من السلع الاستهلاكية مثل البيتزا المجمدة ؟ أم منتج سلعا استهلاكية أقل وسلعا استثمارية أكثر مثل ماكينات صنع البيتزا، من شأنها رفع الإنتاج والاستهلاك في الغد؟

- **كيف ننتج ؟ *How to Produce*:** هنا لا بد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع والخدمات، أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الخدمات، حيث يبحث هذا التساؤل في طبيعة الموارد الاقتصادية التي سوف يتم إستخدامها، وما هو مستوى التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج؟ هل ستنتج السلع أليا ام يدويا؟ مثلا هل سنولد الكهرباء باستخدام النفط أو الطاقات البديلة الاخرى. ماهي التوليفة المثلى في دمج عوامل الانتاج والمزج بينها، لتحقيق أكبر كمية ونوعية من الانتاج.
- **لمن ننتج ؟ *For Whom to Produce*:**

حيث ان هذا التساؤل يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وبالتالي تصويب الفئة المستهدفة من الإنتاج. وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في العملية الإنتاجية.[10]

5. حلول المشكلة الاقتصادية:

من خلال دراستنا للمشكلة الاقتصادية نلاحظ ان الصراع المستمر بين الانسان والطبيعة يحسم هذه الظاهرة، حيث يجب على الانسان أن يعمل على تحرير الموارد الطبيعية ليحقق منها المنفعة، فالموارد الإنتاجية تستلزم مجهودات كي تصبح صالحة لإشباع الحاجات، والواقع أن أي نظام إقتصادي مهما كان توجهه يتعين عليه القيام بمايلي:

- تحديد أو تقرير الحاجات المطلوب إشباعها او الاهداف الانتاجية حسب مختلف طبقات أفراد المجتمع،
- توزيع الموارد الاقتصادية على فروع الانتاج المختلفة وهذا ما يسمى بتخصيص الموارد،
- توزيع المنتجات على الحاجات المختلفة، او ما يسمى بتوزيع الناتج الكلي على أفراد المجتمع،
- تحديد أسعار السلع والخدمات بما يتوافق وحاجيات كل طبقة من طبقات المجتمع.[11]

خاتمة:

يبقى الاقتصاد السياسي أو ما يعرف اليوم بعلم الاقتصاد من اهم الركائز التي انطلقت منها العديد من العلوم والمقاربات سواءا في علوم الاقتصاد أو التسيير أو حتى العلوم الاجتماعية الأخرى، وهذا لما يحتويه من أفكار تمس كل الجوانب التي لها علاقة بحياة الفرد داخل المجتمع وعلاقته بمحيطه، وتبقى المشكلة

الاقتصادية اهم الظواهر التي تسعى الشعوب ممثلة في حكوماتها لحلها ولعل حلها أمر مربوط بمستوى الرفاهية والرخاء المحقق.

التهميش:

[1] بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبدالله و أسامة الدباغ، دار الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 29.

[2] ادم سميث، **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الامم**، ترجمة حسني زينة، مكتبة بغداد، بيروت، 2008، 166.

[3] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد والتسيير**، موجهة لطلبة السنة الثانية ري، كلية العلوم وعلوم المهندس، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004-2005، ص: 32.

[4] ادم سميث، **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الامم**، مرجع سابق ص: 201.

[5] نوري نظام محمد، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 55.

[6] فرحي كريمة، فراح رشيد، **محاضرات في مدخل للإقتصاد**، مطبوع مقدمة لطلبة LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013-2014، ص: 06.

[7] شطيبي حنان، **محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد** ، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015، ص: 25.

[8] عادل احمد حشيش، **اصول الاقتصاد السياسي– دراسة تحليلية مقارنة–**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، 2003، ص: 23.

[9] بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، مرجع سايق، ص: 32.

[10] بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، المرجع السابق.

[11] سهير السيد حسن، **النقود والتوازن النقدي**، الإسكندرية، 1985، ص: 28.